

حملة أميركية على أذرع إيران الإعلامية بعد فوز رئيسي بالانتخابات

ويمكن أن يؤدي إدراج وسائل الإعلام المرتبطة بإيران على قائمة العقوبات إلى الحد من أنشطتها، ولكن من الضروري اعتماد استراتيجية أكثر شمولية إذا كانت واشنطن تامل في مواجهة آلة العداية الإيرانية في المنطقة بشكل فعال.

وتعتبر استراتيجية طهران الإعلامية في الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ من جهودها لتبرير مشروعها التوسعي الإقليمي وتعزيزه بين جمهور واسع، ونزد التلفزيون الرسمي الإيراني "الريب" الذي يرعى بعض هذه القنوات بتعطيل مواقع "وسائل إعلام موالية للمقاومة تكشف جرائم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة".

وأضاف التلفزيون على موقعه الإلكتروني "في حين تؤكد الحكومة الديمقراطية للولايات المتحدة دعم حرية التعبير، فإنها تغلق عملياً وسائل الإعلام عبر دعم" إسرائيل والسعودية، الحليين التاريخيين لواشنطن في الشرق الأوسط.

ونكر التلفزيون الإيراني أن الإجراءات الأميركية تشمل أيضاً قنوات "اللؤلؤة" و"فلسطين اليوم" و"النبا" و"الكوثر".

وكان مدعون أميركيون قد صادروا في أكتوبر شبكة من نطاقات الإنترنت قالوا إنها استخدمت في حملة شنّها الحرس الثوري الإيراني لنشر معلومات سياسية مضللة في جميع أنحاء العالم.

وقالت وزارة العدل الأميركية آنذاك إنها سيطرت على 92 نطاقاً يستخدمها الحرس الثوري الإيراني للظهور كمنافذ إعلامية مستقلة تستهدف الجماهير في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

يذكر أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترام كان قد مارس سياسة ضغط كبيرة على استراتيجية إيران الإعلامية العدوانية في المنطقة.

وتقول العديد من التقارير إن وسائل الإعلام التابعة لـ"اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية" تتعرض لضغوط مالية، وأن بعض القنوات التلفزيونية التي تديرها "الخدمة العالمية" لـ"إذاعة جمهورية إيران الإسلامية" اضطرت إلى التوقف عن البث في العام 2020 بسبب ديونها المستحقة لصالح مشغلي الأقمار الاصطناعية.

حصوله على خدمات الموقع والنطاق في الولايات المتحدة دون ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية".

وأوضح أن "خطر المواقع الإيرانية جاء رداً على استهداف النظام الإيراني للعملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأميركية، في محاولة وقحة لزرع الشقاق بين الناخبين عبر معلومات مضللة وتنفيذ عمليات خبيثة عبر الإنترنت".

وظهرت إشعارات التلاصق على عدد من المواقع الإلكترونية التابعة لإيران تقول إن حكومة الولايات المتحدة استولت عليها في إطار إجراء لإنفاذ القانون.

وقالت وكالات أنباء إيرانية إن الحكومة الأميركية استولت على عدة مواقع إعلامية إيرانية وأخرى تابعة لجماعات مرتبطة بإيران مثل جماعة الحوفي اليمنية.

واشنطن استولت على 33 موقعاً إعلامياً إيرانياً ومواقع تابعة لجماعة الحوثي اليمنية و"كتائب حزب الله" العراقية

ونشرت مواقع قناة العالم الإيرانية الإخبارية الناطقة بالعربية وقناة "برس. تي.في" الناطقة بالإنجليزية إضافة إلى قناة المسيرة التابعة للحوثيين في اليمن رسائل تشير إلى إغلاق مواقعها في إطار العقوبات الأميركية، مع ظهور أختام لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة التجارة.

وجاء هذا الحظر بعد مرور أيام على انتخاب إبراهيم رئيسي، وهو أحد غلاة المحافظين البارزين وأحد أشد منتقدي الغرب، رئيساً جديداً لإيران وبعد أن أُجِّل مبعوثون من إيران وست دول كبرى بينها الولايات المتحدة محادثاتهم حول إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 وعادوا إلى عواصم بلادهم للتشاور.

ويرى مراقبون أن الخطوة على رمزيتها تبعث برسائل سياسية لطهران، بان واشنطن لن تترك الأذرع الإعلامية الإيرانية في المنطقة تمارس أنشطتها المضللة دون محاسبة.

واشنطن - سيطرت السلطات الأميركية على العشرات من المواقع الإلكترونية لوسائل إعلام تابعة لإيران أو حلفائها في العراق واليمن ولبنان تستخدمها لنشر معلومات مضللة وخطاب متطرف، وذلك بعد أيام على فوز المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان الثلاثاء "اليوم، بموجب أوامر قضائية، صادرت الولايات المتحدة 33 موقعاً يستخدمها اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية الإيراني وثلاثة مواقع تديرها كتائب حزب الله، في انتهاك للعقوبات الأميركية".

و"كتائب حزب الله" واحدة من الفصائل المسلحة العراقية الرئيسية المتحالفة مع إيران وتصنفها واشنطن منظمة إرهابية أجنبية.

ومن بين تلك المواقع، موقع قناة "برس تي.في"، وهي القناة الفضائية الرئيسية الناطقة بالإنجليزية التابعة للحكومة الإيرانية، وموقع قناة العالم، نظيرتها الناطقة بالعربية.

وحجب المواقع لا يكون دائماً مجدياً في محاصرة الخطاب المتطرف، عبر قيام المواقع نفسها بإعادة التسجيل في نطاقات أخرى، كما فعلت قناة "العالم" و"برس.تي.في" وغيرها حيث عادت للعمل خلال ساعات بعاثون نطاق جديدة.

وقالت وزارة العدل إن النطاقات الثلاثة والثلاثين التي استخدمها اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية مملوكة لشركة أميركية.

ويشيط "اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلامية" بالدرجة الكبرى في العراق ولبنان، وتعكس استراتيجية الرأي العام الإيرانية في هذين البلدين نهجها تجاه الأنشطة السياسية والعسكرية هناك، حيث أن "حزب الله" مسؤول عن مشاريع "الاتحاد" في لبنان، بينما تقدم منظمة جامعة تدعى "اتحاد الإذاعات والتلفزيونات العراقية" الدعم لمجموعة كبيرة من وسائل الإعلام التابعة للمليشيات في تلك البلاد.

وأضاف بيان وزارة العدل أن "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية صنف الاتحاد الإيراني للإذاعة والتلفزيون الإسلامي كيان يخضع لسيطرة فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي، ما يحظر

«الجزيرة» استساغت التحرش بالمنامة دون النظر في العواقب

لجنة برلمانية بحرينية تدرس تحريك ملف حقوقي ضد تجاوزات القناة القطرية



الإعلام القطري يفضح توجهاته الحقيقية

في السياسات القطرية تجاه هذه الدول، باستهداف البحرين والعودة إلى استهداف مصر.

وأعرب عدد من المراكز والجمعيات الحقوقية في البحرين عن استنكارها الشديد تجاه التجاوزات الحقوقية التي تقوم بها قناة "الجزيرة" التي تمس مسائل تعزيز السلام الدولي والحرب على الإرهاب ودعم الحريات ومسائل حقوق الإنسان وتؤرخ مسيرة إعلامية خليجية وعربية بعيدة عن العمل الإعلامي المهني والمحترم.

سياسة التهذنة البحرينية مع «الجزيرة» لم تأت بنتيجة، وارتفعت وتيرة التحريض بشكل كبير بعد المصالحة وفق المسؤولين

وقال رئيس جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان فيصل فولاد، في تصريحات الشهر الماضي، إن قناة "الجزيرة" قامت بانتهاك حقوقي صارخ ضد الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كما أن قيامها بالتحريض على مبادئ حقوق الإنسان أمر مرفوض جملة وتفصيلاً.

وأضاف فولاد أن هناك استهدافاً واضحاً للملف الحقوقي في البحرين، مطالباً باهمية إيجاد تحرك حقوقي عالي المستوى لأجل تقديم بلاغات على الإساءات المتكررة التي تقوم بها قناة "الجزيرة"، فتنسويه الوقائع وقب الحقائق يسىء لصورة الجهات الأمنية الخط الأول الحافظ لأمن واستقرار البلاد.

وتابع "لا بد من تكاتف المنظمات الحقوقية والإعلامية الدولية لأجل ردع هذه التجاوزات التي تعمل على تعزيز ثقافة الكذب والافتراء والفضول".

واتهم البرلمان البحريني في مايو الماضي القناة القطرية بالسعي لإشغال فقتة من خلال التحريض وبت الشائعات في البحرين، وذلك عبر سلسلة من التقارير حول ملف حقوق الإنسان في البحرين.

وأضاف البرلمان أن القناة اعتمدت في تقاريرها وبرامجها على برلمانيين أوروبيين ومعارضين للبحرين يحرضون ضدها، في إشارة إلى تحول القناة إلى منصة لمهاجمة الحكومة البحرينية، مبيّناً أن لجنة تابعة له تدرس تحريك ملف حقوقي برلماني ضد تجاوزات قناة "الجزيرة".

وأبدى استنكاره لحمات القناة التي وصفها بـ"العادية"، التي تحمل خطابات الكراهية والتحريض، معتبراً أن القناة تسعى لإشغال الفتنه وإشاعة خطابات التحريض والكراهية، بالتعاون والتنسيق مع مواقع إعلامية ومدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، في حين أنهم متورطون في قضايا إرهابية.

يتواصل استهداف قناة "الجزيرة" القطرية للبحرين بتقارير وأخبار متواترة ترفضها المنامة وتقول إنها مضللة وتسيء إلى صورتها، في حين أن بيانات التنديد والاستنكار والرفض البحرينية لا تلقى أذناً صاغية من "الجزيرة".

لكن يبدو أن السياسة البحرينية في التعامل مع "الجزيرة" القطرية لم تات بنتيجة، والمتابع للبرامج التي تبثها القناة يرى بشكل واضح الخط السياسي، والتحريض الذي ارتفعت وتيرته بشكل كبير بعد المصالحة. ووجهت وزارة الداخلية البحرينية خطاباً لقناة "الجزيرة" في أبريل الماضي، رداً على أحد تقاريرها، قالت فيه إن "الخبر مبني على معلومات مغلوطة جملة وتفصيلاً، وعار تماماً من الصحة، ويأتي في إطار الحملة والمواقف المبكرة، بقصد الإساءة لما حققته مملكة البحرين من مكتسبات، وما أنجزته من مبادرات في ملف حقوق الإنسان وغيره من مجالات العمل الوطني".

وردت "الجزيرة" بطريقة مستفزة على الخطاب بمقال تحت عنوان "في سابقة منذ سنوات.. السلطات البحرينية تخاطب "الجزيرة" بخصوص خبر نقلته القناة عن رويترز".

وقالت القناة في الرد "خاطبت وزارة الداخلية البحرينية قناة "الجزيرة" معبرة عن استيائها من نشر أخبار وصفتها بأنها غير دقيقة، عن تصاعد التوتر في سجن بحريني بعد احتجاج المعتقلين وأسره على ظروف احتجازهم".

وأكدت في البيان أنها "لن تمتنع عن بث أنباء واردا عبر وكالات أنباء عالمية لتلتزم المعايير المهنية".

ويبدو الإمعان في استفزاز "الجزيرة" للبحرين، بالنظر إلى أن القناة القطرية تستنعي الكثير من التقارير التي توردها الوكالات ولا تتناسب مع خطها السياسي، فلا يمكن على سبيل المثال أن تتناول من قريب أو بعيد تقرير "منظمة العفو: عمال البناء بأحد ملاعب كاس العالم 2022 في قطر ظلوا شهوراً بلا أجور"، إلا في إطار النفي وإنكار التهم أو عدم المؤثوقة، وقد بثته وكالة رويترز نفسها التي نقلت عنها "الجزيرة" خبر البحرين قائلة إنها وكالة مؤثوقة.

ويقول متابعون إن قناة "الجزيرة" تتخذ نهجا واضحاً بعدم إنهاء الأزمة الخليجية والقيام بممارسات سيئة لدول الخليج، وفي الوقت الذي يحاول فيه النظام القطري استرضاء السعودية ظاهرياً، فإن الإعلام القطري يفضح توجهاته الحقيقية بالتغطيات الإعلامية المسيئة لدول الجوار.

ولم تتخذ قطر أي إجراءات واضحة بشأن تفعيل بنود بيان الغلا في ما يتعلق بمطالبات مملكة البحرين أو لحاسبة القناة على ما تبثه من أكاذيب في الشأن الداخلي البحريني.

وحتى وقت قريب كان النهج الإعلامي القطري يعتمد على التقرب من الرياض وتحديد القاهرة وتجاهل المنامة وخوض مواجهة منفردة مع أبوظبي، لكن يبدو أن هذا النهج يشهد تصعيداً واضحاً اليوم يشير إلى تغير

العلاقة - أيدت البحرين استيائها واعتراضها على ما تضمنته ندوة بثتها قناة "الجزيرة" القطرية تناولت فيها وضع المرأة في الخليج العربي بشكل عام والمرأة البحرينية بشكل خاص، وهو ضمن سيل من تقارير للفتاة تناولت الوضع الداخلي بطريقة للشك، لكن رد الفعل البحريني بقي في حدود التنديد والاستياء.

وأصدر "مركز الاتصال الوطني" التابع لوزارة الداخلية البحرينية بياناً قال فيه إن ما بثته قناة "الجزيرة" يأتي ضمن سلسلة المغالطات والسياسات البعيدة عن المهنية الإعلامية التي تستهدف وبما لا يدع مجالاً للشك مملكة البحرين.

وأضاف البيان أن مغالطات "الجزيرة" تتجاهل بشكل متعمد ما حققته المرأة البحرينية من منجزات على مختلف الأصعدة، وكان من الأصرى بها تغيلاً لشعاراتها التي ترددها حول المصادقية والحيادية أن تتناول وضع المرأة في قطر التي تبث منها "الجزيرة" برامجها، وحرص البيان على اتخاذ موقف الدفاع ضد الاتهامات التي تناولتها ندوة "الجزيرة"، وأوضح أن لغة الواقع تثبت حقيقة مغايرة لمحتوى تلك الندوة وما ذهبت إليه المتحدثات، حيث إن المرأة البحرينية تحظى بقدر كبير من الدعم وبما يحقق لها فرصاً متعددة للارتقاء بخياراتها نحو الإنتاج والإبداع والتنمية.

فيصل فولاد

قناة «الجزيرة»، قامت بانتهاك حقوقي صارخ ضد الاتفاقيات

وأشار البيان إلى أن البحرين وضعت الضوابط والمعايير والخطط والسياسات الرامية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في كافة القطاعات، وذلك بهدف تقدم المرأة وبما يتيح زيادة مشاركتها الفاعلة في عمليات صنع القرار والتنفيذ.

ونوه إلى أن كل المنابر الإعلامية والأصوات الاتهامية لن تقضي المملكة عن تطبيق رؤيتها الهادفة لتقدم المرأة البحرينية، في إطار من الترابط العائلي والاجتماعي، وبما يضمن زيادة إسهاماتها الإيجابية في العملية التنموية الشاملة.

ولا يكاد يمر أسبوع أو أقل دون أن تبث قناة "الجزيرة" تقارير عن المعارضة والمعتقلين في البحرين بطريقة دعائية وتحريضية، في محاولة واضحة لاستفزاز المنامة التي ترفض باستمرار ما يأتي في هذه الأخبار، وتصر على التمسك بالمصالحة الخليجية بعد بيان الغلا وتلافي الصدام مع قطر.

حالة من النهم للحصول على أخبار موثوقة وقت الأزمة العالمية

مبول يمينية. وشعر الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و24 عاما والأميركيون السود ومن يخدرون من أصل إسباني والألماني الشرقيون وبعض الطبقات الاجتماعية والاقتصادية البريطانية بأنه تتم تغطية أخبارهم بشكل غير عادل.

لكن الرسالة بشكل عام تمثلت في أن معظم الناس يريدون أخباراً عادلة ومنوازنة وأنه على الرغم من المشكلات العميقة التي تعاني منها الأخبار المطبوعة، فإن الكثيرين سيدفعون الثمن لشراؤها.

وكتب كريج تي روبرتسون الباحث في المعهد في التقرير "رغم أن الصحافة المحايدة أو الموضوعية أصبحت موضع تساؤل بشكل متزايد من قبل البعض، فإن الناس بشكل عام يؤيدون بقوة نموذج الأخبار المحايدة".

وأضاف "يريد الناس أن يكون لهم الحق في أن يقرروا بانفسهم".

إلى 24 في المئة من الفئة العمرية الأقل من 35 عاماً، مع معدلات انتشار أعلى في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويُنظر إلى فيسبوك على أنه الشريان الرئيسي لنشر المعلومات الخاطئة رغم أن تطبيقات المراسلة مثل واتساب تلعب دوراً أيضاً.

لكن معهد رويترز قال إن عمالقة التكنولوجيا شكلوا أيضاً وسيلة للمعارضة مستشهدين باحتجاجات في بيورو وإندونيسيا وتايواند وميانمار والولايات المتحدة.

وتوجد أكبر نسبة من الأشخاص الذين لا يتقنون بالأخبار في الولايات المتحدة، حيث أدت هزيمة دونالد ترام في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2020 إلى انخفاض الطلب على الأخبار.

وبشكل عام، فإن الذين شعروا بان تغطية وسائل الإعلام ظالمة كانوا من الذين لديهم وجهة نظر سياسية ذات

لندن - قال معهد رويترز لدراسات الصحافة إن الثقة في الأخبار زادت أثناء جائحة فيروس كورونا، ما ساعد المؤسسات التي تتمتع بسمعة طيبة في مجال التغطية الإخبارية الموثوقة، فيما بدت عدم الثقة واضحة بشكل خاص في وسائل الإعلام التي تشهد حالة من الاستقطاب السياسي.

وأدت الجائحة إلى إنقاذ حالة من النهم للحصول على أخبار موثوقة في وقت الأزمة العالمية، ويريد الناس أن تكون المؤسسات الإعلامية محايدة وموضوعية.

وقال المعهد في تقريره السنوي للأخبار الرقمية إن غالبية الناس في كافة الدول يعتقدون أن المنابر الإخبارية يجب أن تعكس مجموعة واسعة من وجهات النظر وتحاول أن تكون محايدة.

وأفاد راسموس نيلسن مدير معهد رويترز "مرنبا بفكرة عصبية للغاية وتدرك شريحة كبيرة من الرأي العام أن المؤسسات الإخبارية كانت في الغالب مصدر الضوء وسط هذا الظلام".

وأضاف "هناك المزيد من التقدير للأخبار الجدية بالثقة بشكل عام. بدا واضحاً للغاية خلال بحثنا في الدولة تلو الأخرى وفي كل فئة عمرية أن الغالبية العظمى تريد من الصحافة محاولة أن تكون محايدة".

ويستند التقرير إلى استطلاعات رأي غطت 46 سوقاً وأكثر من نصف سكان العالم.

وأدت الثورة التكنولوجية المتسارعة إلى وصول 73 في المئة من الأشخاص للأخبار عبر الهواتف الذكية، ارتفاعاً من 69 في المئة عام 2020، بينما يستخدم الكثيرون شبكات التواصل الاجتماعي أو تطبيقات المراسلة لمطالعة الأخبار في مناقشتها. ويصل تطبيق تيك توك الآن



الصحافة المحايدة أصابت الهدف